الأمم المتحدة S/2013/297

مجلس الأمن

Distr.: General
20 May 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وعن المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير بناءً على طلب مجلس الأمن الوارد في البيان الصادر عن رئيسه بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/PRST/2012/28)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إليَّ أن أطلعه على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته (S/2012/481). ويتضمن هذا التقرير تقييماً للاتجاهات السياسية الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا منذ صدور تقريري الأخير المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/923)، ويقدم آخر المستجدات عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب الإقليمي، ويبلغ عن الجهود الجاري بذلها للتصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته.

ثانيا – التطورات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا

ألف – التطورات على صعيد السياسة والسلام والأمن

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنَّت جماعة سيليكا، عقب انسحابها من اتفاق وقف إطلاق النار الموقَّع في ليبرفيل في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، هجوماً عسكرياً جديداً ضد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أسفر عن إقالة الرئيس فرانسوا بوزيزي بشكل غير دستوري في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣. ولقد اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدور قيادي في مواجهة هذه الأزمة، ونظمت أربعة مؤتمرات قمة استثنائية لرؤساء الدول والحكومات خُصِّصت للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعينت الجماعة الاقتصادية أيضاً

الرجاء إعادة استعمال الورق

وسيطاً هو الرئيس دينيس ساسو نغيسو من جمهورية الكونغو. وفي غضون ذلك، قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضاً بمتابعة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عن كثب، وقرر في ٢٥ آذار/مارس تعليق مشاركة البلد في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي وفرض تجميد الأصول وحظر السفر على قيادة جماعة سيليكا. واجتمع بعد ذلك مجلس السلم والأمن ثلاث مرات لمناقشة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشترك الاتحاد الأفريقي ووسيط الجماعة الاقتصادية في رئاسة فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد اجتماعه الافتتاحي في برازافيل في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

٣ - وأحدثت الأزمات السياسية والأمنية وأزمات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية التي يشهدها البلد حاليا أثراً كبيراً على المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا. وكانت هناك بالأخص زيادة في عدد اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلدان المجاورة، وما زالت أعدادهم في تزايد مستمر. وحتى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، فرَّ أكثر من ٠٠٠ ٤٩ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلدان المجاورة، ولا سيما إلى تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والكونغو. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٥٤٠ ٣٥ لاجئاً جديداً من جمهورية أفريقيا الوسطى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٧٢٨ ٦ لاجئاً في تشاد، و ٠٢٤ ١ لاجئاً في الكاميرون، و ٤٠٠ لاجئ في الكونغو. ودفعت محنة لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى بالسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى زيارة المنطقة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، مع التركيز بشكل خاص على اللاجئين الموجودين في شمالي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤ - وسُجلت أيضاً زيادة في توافر الأسلحة وتداولها في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك المناطق التي تستضيف اللاجئين الوافدين من جمهورية أفريقيا الوسطى. فعلى سبيل المثال، استردت عناصر الأمن الكاميرونية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ مخزوناً كبيراً من الأسلحة والبزات العسكرية والذخائر في غاروا بولايي، وهي بلدة صغيرة واقعة على الحدود بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى تم فيها إيواء نحو ألف لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥ - وفضلاً عن ذلك، كانت للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى آثارٌ على الجهود الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته. ودفعت الحالة الأمنية غير المستقرة في جمهورية أفريقيا الوسطى بقوات الدفاع الشعبية الأوغندية التي تشكل جزءاً من قوة الاتحاد الأفريقي الإقليمية المعنية بمحاربة جيش الرب للمقاومة إلى تعليق عملياتها

بصورة مؤقتة في جمهورية أفريقيا الوسطى. إلا أن السلطات الأوغندية أكدت خلال اجتماع مع ممثلي الخاص في نيسان/أبريل أن قواتها في جمهورية أفريقيا الوسطى سوف تواصل جهودها الرامية إلى القضاء على التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة (انظر الفرع الرابع).

٦ - وفي غضون ذلك، ما زالت الحالة الأمنية في منطقة الساحل مصدر قلق لوسط أفريقيا. وقد عقد تجمع الساحل والصحراء مؤتمر قمة استثنائياً لمناقشة الحالة الأمنية في منطقة الساحل في ١٦ شباط/فبراير في نجامينا. وتقرر في هذا الاجتماع إنشاء جهازين ضمن تجمع الساحل والصحراء، هما المجلس الدائم للتنمية المستدامة المعني بمكافحة الفقر ومجلس أمن دائم للمساعدة في تخليص المنطقة من الإرهابيين والتهديدات الأخرى للسلام.

٧ - ومن الشواغل الأمنية المتزايدة الأخرى في وسط أفريقيا انتشار الأنشطة الإجرامية عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك الصيد غير المشروع الذي يستهدف الفيلة بشكل رئيسي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تبين أن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون بشكل خاص تواجه هذه المشكلة.

٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أصدرت الوكالة الغابونية للمنتزهات الوطنية تقريراً يظهر التناقص الهائل في عدد الفيلة في غابون. وفي الواقع، قُتل في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٣ أكثر من ٠٠٠ ١١ فيل في منطقة منتزه مينكيبي وحدها، الواقعة شمال شرقي غابون. وليست غابون البلد الوحيد الذي يستهدفه ممارسو الصيد غير المشروع. ففي آذار/مارس ٢٠١٣، قُتل أكثر من ٨٦ فيلاً، بما في ذلك ٣٣ من الإناث الحوامل، خلال أسبوع واحد في تشاد. وفي الكاميرون، تظهر البيانات الصادرة عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، في الآونة الأخيرة، أن ممارسي الصيد غير المشروع قضوا على أكثر من ٣٠٠ فيل في المنطقة الشمالية من منتزه بوبا نجيدا الوطني في الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٢.

٩ - وأُبلغ ممثلي الخاص لوسط أفريقيا أيضاً أثناء المشاورات التي أجراها مع السلطات الوطنية والجهات المعنية في المنطقة دون الإقليمية أن تجارة العاج غير القانونية قد تشكل حالياً مصدراً هاماً لتمويل الجماعات المسلحة، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة. ومن دواعي القلق أيضاً أن الأشخاص الذين يمارسون الصيد غير المشروع يستخدمون أسلحة أكثر فأكثر تطورا وقوة، ويُعتقد أن بعضها وصل إلى هؤلاء من جراء تداعيات الوضع في ليبيا. ولشدة ما أصبحت الحالة خطيرة، قررت السلطات الوطنية في بعض البلدان، مثل الكاميرون، استخدام الجيش الوطني، إضافة إلى وكالات إنفاذ القانون والنظام (الشرطة والدرك) لملاحقة الأشخاص الذين يمارسون الصيد غير المشروع.

١٠ - وما زالت بطالة الشباب تطرح خطراً محتملاً على السلام والأمن في وسط أفريقيا. فارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب يؤدي، بالاقتران مع الفقر واتساع الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء، إلى زعزعة التماسك الاجتماعي وتهديد الاستقرار والسلام على الصعيد الوطني. وفي التقرير الذي قدمته إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/923)، أعربت عن قلقي البالغ بشأن ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب بوسط أفريقيا وشددت على الحاجة الملحة لمعالجة هذه المسألة. ويعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا حالياً مع كيانات أخرى، بما في ذلك منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، لعقد منتدى إقليمي بشأن عمالة الشباب والاستقرار السياسي وبناء السلام في وسط أفريقيا بحلول الفصل الأخير من عام ٢٠١٣.

١١ - وما زال السطو المسلح في البحر وأعمال القرصنة من الشواغل الأمنية الرئيسية لبلدان المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا. وقد شاركت بلدان من المنطقة دون الإقليمية في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ في عملية عسكرية متعددة الجنسيات، تحمل اسم ”مناورة أوبنغامي إكسبرس ٢٠١٣“، صُممت لتحسين التعاون بشأن السلامة والأمن البحريين بين الدول في خليج غينيا. وهذه المناورة التي شاركت في تنظيمها قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا وقوات البحرية الأمريكية في أفريقيا ووزارة دفاع الكاميرون حدث سنوي بدأ العمل به عام ٢٠١١.

١٢ - وأخيراً، نظم بلد واحد من بلدان المنطقة دون الإقليمية انتخابات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، هي انتخابات مجلس الشيوخ في الكاميرون في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣. والأحزاب السياسية التي شاركت فيها هي حزب التجمع الديمقراطي لشعب الكاميرون الحاكم، والجبهة الاجتماعية الديمقراطية، والاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتقدم، والاتحاد الديمقراطي الكاميروني. وتولى عدد من المنظمات الوطنية والدولية مراقبة الانتخابات، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الشفافية الدولية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات. وأجمعت الآراء على أن هذه الانتخابات كانت حرة ونزيهة، وذلك على الرغم مما شابها من مخالفات طفيفة. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعلنت المحكمة العليا التي تقوم مقام المجلس الدستوري أن حزب التجمع الديمقراطي لشعب الكاميرون حصل على ٥٦ مقعداً من المقاعد البالغ عددها ٧٠ مقعداً، فيما فازت الجبهة الاجتماعية الديمقراطية بالمقاعد المتبقية، البالغ عددها ١٤ مقعداً. وسيعيّن رئيس الكاميرون، بول بيا، أعضاء مجلس الشيوخ المتبقين، البالغ عددهم ٣٠ عضواً، وذلك بموجب أحكام الدستور.

باء – الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

١٣ – أثناء الفترة قيد الاستعراض، ظلت أغلبية البلدان في وسط أفريقيا تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة. ويعزى هذا التقدم المحرز إلى عوامل منها قطاع الصناعات الاستخراجية النشط. وواصلت البلدان المنتجة للنفط بشكل خاص تحسين حالة اقتصادها الكلي. وواصل عدد من البلدان غير المنتجة للنفط أيضاً تسجيل معدلات نمو معقولة. ويتبين من تقرير صدر مؤخراً عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن وسط أفريقيا ككل هي حالياً من بين المناطق الأفريقية دون الإقليمية التي لديها أعلى نمو إيجابي حقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومع أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا[(١)]، على سبيل المثال، تعاني من تباطؤ طفيف في نموها، فإنه لا يزال من المتوقع أن تحقق نمواً اقتصادياً قوياً يتراوح معدله بين ٤ و ٥ في المائة عام ٢٠١٣.

١٤ – إلا أن النمو الاقتصادي في وسط أفريقيا لا يشمل الجميع بعد، مع أنه قوي ومطرد. فما زالت شرائح كبيرة من السكان في دول عديدة تعيش في فقر مدقع. والفجوة بين الأغنياء والفقراء في المنطقة دون الإقليمية آخذة في الاتساع، إذ يزداد الأثرياء ثراء والفقراء فقراً على نحو متصاعد في عدد من البلدان. ويتعين أن تترجم معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في وسط أفريقيا إلى تقلص نسبة الفقر. ويظهر تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي في نسخته لعام ٢٠١٣ أن أربعة من البلدان العشرة التي لديها أدنى مؤشر للتنمية البشرية في العالم هي في وسط أفريقيا، وأن ثمان من الدول الأعضاء العشر في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تُصنَّف في فئة البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض.

١٥ – واستضافت غينيا الاستوائية في ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المعني بالمسائل المتصلة بالشراكة الاقتصادية الإقليمية والدولية. واتفق المشاركون على توسيع نطاق شراكاتهم عوضاً عن الإبقاء على علاقات مميزة مع الاتحاد الأوروبي. واعتمد مؤتمر القمة إعلان مالابو الذي وافق فيه على إنشاء لجنة ثلاثية من رؤساء الدول لتمثيل المجموعة في مفاوضاتها المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وعلى الصعيد دون الإقليمي، واصلت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا جهودهما لإنشاء جماعة اقتصادية واحدة في المنطقة دون الإقليمية. وعقدت

(١) الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا هي: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

المؤسستان اجتماعاً في ياوندي في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ للنظر في الإطار المرجعي لإثني عشر مجالاً ذي أولوية لمواءمة السياسات الاقتصادية في وسط أفريقيا واعتماده.

جيم – حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

١٦ – أثناء الفترة قيد الاستعراض، ظلت حرية التعبير وحالة الصحافيين متردية للغاية في بعض بلدان وسط أفريقيا. وعلى الرغم من انتشار وسائط الإعلام الخاصة ووجود مؤسسات تنظيمية في معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية، شكلت العقوبات بالسجن لمخالفات الصحافيين مصدر قلق رئيسياً. وما زال الإعلاميون والصحافيون العاملون في وسائط الإعلام الإلكترونية يتعرضون للاعتقال والاحتجاز التعسفي والترهيب والضغط والرقابة والسجن. وفي بعض البلدان، غالباً ما يوقف بث برامج (إذاعية وتلفزيونية) لدى تطرقها لمسائل يعتبر أن فيها انتقاد للحكومة.

١٧ – ومن الضروري تحسين البيئة القانونية لوسائط الإعلام والظروف الاجتماعية والاقتصادية للصحافيين بما يتيح لهم الاضطلاع بدورهم في النهوض بحقوق الإنسان والسلام وبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية.

١٨ – وفي ما يتعلق بحقوق المرأة، ما زالت النساء والفتيات في المنطقة يعانين من ارتفاع حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج القسري، والتحرش بالأرامل، وعدم إمكانية الاستفادة من التعليم، إلى حد بعيد. وفي ما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، ما زالت وسط أفريقيا تسجل مشاركة متدنية للغاية للمرأة في مواقع صنع القرار، بما في ذلك البرلمان، بمتوسط يبلغ ٢٠ في المائة، باستثناء بلدين، هما رواندا (٥٦,٣ في المائة) وبوروندي (٣٢,٤ في المائة). وتواجه معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية تحدياتٍ في الدفع قدماً بخطة تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات بالغة الأهمية مثل الصحة والتعليم.

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

ألف – الدعم المقدم للدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية

١٩ – خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا العمل عن كثب لدعم الجهود الإقليمية الرامية

إلى منع النزاعات وتوطيد السلام في الدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا[٢].

٢٠ - وفي هذا الصدد، عقد ممثلي الخاص اجتماعات منتظمة مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، نَسّور غيلينغدوكسيا أوايدو، لاستعراض التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية والتماس سبل التصدي لها. ودعا ممثلي الخاص أيضاً الجماعة الاقتصادية للمشاركة في الإحاطات التي يقدمها بانتظام إلى أعضاء السلك الدبلوماسي الدولي المعتمدين لدى غابون عن الحالة السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية. وعُقدت آخر إحاطة في ٢ أيار/مايو.

٢١ - وعلى المستوى التقني، ما زال كبار مسؤولي المؤسستين يجتمعون على أساس شهري. وعقد أيضاً مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جلسة استعراضية في شباط/فبراير ٢٠١٣ من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار التعاون الموقع في أيار/مايو ٢٠١٢. ويركز إطار التعاون على المجالات التالية: الحوكمة؛ والعمليات الانتخابية؛ والوساطة والمساعي الحميدة؛ والأمن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والقرصنة والسطو المسلح في البحر؛ والتدريب وتعزيز القدرات المؤسسية.

٢٢ - وفي هذا الصدد، أُحرز تقدم في مجال الوساطة والمساعي الحميدة. ومن المتوقع أن يُعرض إطار استراتيجية إقليمية للوساطة ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا على رؤساء الدول والحكومات في المنطقة دون الإقليمية خلال مؤتمر القمة المقبل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ووُضع هذا الإطار على أساس التوصيات الصادرة عن حلقة العمل لبناء القدرات التي عقدت في ليبرفيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وشارك بعض موظفي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ممن حضروا حلقة العمل تلك في المفاوضات المتعلقة باتفاقات ليبرفيل، كما يواصلون تقديم الدعم في تنفيذها.

٢٣ - وفيما يتعلق بالجوانب الأمنية، واصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا تعاونه المثمر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر (انظر الفقرات ٢٦-٢٨). وقام المكتب أيضاً بتيسير المشاركة الفعالة للجماعة الاقتصادية في الاجتماع الوزاري الثالث لآلية التنسيق المشتركة التابعة

(٢) الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

للاتحاد الأفريقي من أجل تفعيل مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة، الذي عقد في أديس أبابا في ٢٤ نيسان/أبريل، حيث نوقشت عدة أمور شملت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فيما يتعلق بتأثيرها على محاربة جيش الرب للمقاومة.

باء – الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام

٢٤ – في إطار الجهود الرامية إلى التصدي لتهديد الإرهاب في منطقة الساحل والمغرب العربي، شارك ممثلي الخاص في مؤتمر إقليمي بشأن مراقبة الحدود في منطقتي الساحل والمغرب العربي، عُقد في الرباط في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣. ونظم المؤتمرَ مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الاجتماع، أبلغ ممثلي الخاص عن تجربة وسط أفريقيا بشأن هذه المسألة، ولا سيما فيما يتعلق بالمناقشات التي دارت خلال حلقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب التي نُظمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على هامش الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في برازافيل، وكذلك عن إنشاء شبكة من مراكز التنسيق من شأنها أن تضع استراتيجية دون إقليمية لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الخفيفة. واعتمد المؤتمر مجموعة من التوصيات، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون على الصعيد الوطني والثنائي والإقليمي عن طريق تبادل المعلومات الحساسة بشكل منتظم وعقد دورات تدريبية مشتركة لمسؤولي الحدود في بلدان منطقتي الساحل والمغرب العربي وإنشاء قواعد بيانات وطنية وإقليمية عن تحركات الإرهابيين وأنشطتهم.

٢٥ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، شرع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في القيام بالأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا المقرر عقده في مالابو، في تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، أُوفدت بعثة رسمية إلى مالابو في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

جيم – أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر المرتكبة قبالة سواحل دول خليج غينيا

٢٦ – تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، واصل ممثليَّ الخاصّان لوسط أفريقيا وغرب أفريقيا تقديم الدعم للأعمال التحضيرية الجارية لعقد مؤتمر القمة الإقليمي لرؤساء الدول والحكومات بشأن القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، المقرر عقده في الكاميرون يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقاما بتيسير اجتماعات عقدت

في ما بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، ومع مختلف الشركاء. وقاما أيضاً بتوعية الجهات المعنية والشركاء بأهمية تنفيذ القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢).

٢٧ - وعُقد اجتماع وزاري بشأن الأمن البحري والسطو المسلح في البحر في كوتونو، بنن، في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، شارك فيه ٢٥ بلداً وخبراء من المؤسسات الشريكة. وشارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في صياغة ثلاث وثائق رئيسية جرى اعتمادها في الاجتماع، وهي الإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأنشطة البحرية غير المشروعة في خليج غينيا؛ ومذكرة تفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا؛ ومدونة قواعد سلوك للكيانات الثلاثة.

٢٨ - وعلى سبيل المتابعة للاجتماع الوزاري، عقد أيضاً ممثلي الخاص لوسط أفريقيا مشاورات مكثفة مع الجهات المعنية ذات الصلة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك الكاميرون والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وقام بحشد دعمها. واستُنتج من عمليات تبادل الآراء المنتظمة هذه أن خطوات إيجابية ومشجعة تُتخذ من أجل تنظيم المؤتمر على نحو سلس. وفي الوقت نفسه، سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، حشد دعم المنطقة دون الإقليمية والتوعية بأهمية مؤتمر القمة.

رابعا - جيش الرب للمقاومة

ألف - الحالة الراهنة

٢٩ - تَواصَل الإبلاغ عن وقوع هجمات يشتبه أنها من فعل جيش الرب للمقاومة في المناطق الحدودية النائية من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم أن التحديات التي تعوق الوصول وتعدد الجهات الفاعلة المسلحة، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعرقل أحياناً كثيرةً تتبع أنشطة جيش الرب للمقاومة بشكل منهجي، فقد أُبلغ عن حوالي ٢١٢ هجمةً شنها جيش الرب في عام ٢٠١٢، مما أسفر عن مقتل ٤٥ شخصاً واختطاف ٢٢٠ آخرين، و ٢٥ في المائة من هذه الحالات تتعلق بالأطفال. وأُبلغ أيضاً عن وقوع ٦٦ هجمةً اشتبه أنها من فعل جيش الرب للمقاومة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، وذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى وفاة ٣٠ شخصاً واختطاف ٨٧ آخرين، و ١٠ في المائة من هذه الحالات تتعلق بالأطفال.

وشهد آذار/مارس ٢٠١٣ تصاعداً للحوادث المحتمل أنها من فعل جيش الرب للمقاومة، حيث وقعت ٣٠ هجمةً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، وهذا يتجاوز ما سُجل في أي شهر آخر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣٠ - وما زال أكثر من ٠٠٠ ٤٢٠ شخص مشردين في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. ويشمل هذا الأمر أكثر من ٠٠٠ ٣٩٠ مشرد داخلياً، وغالبيتهم العظمى (ما يناهز ٠٠٠ ٣٢٠ شخص) في منطقتي أويلي السفلى وأويلي العليا في مقاطعة أوريونتال. ويشمل ذلك أيضاً ما يفوق ٠٠٠ ٢٩ لاجئ، معظمهم في جنوب السودان.

٣١ - ولم ترد أي تقارير عن هجمات شنها جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أما آخر هجمة فقد أُبلغ عنها في حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد يُعزى ذلك إلى وجود قوات الدفاع الشعبية لأوغندا وتعاونها مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ووجود جماعة أهلية معروفة باسم ''حراس الوطن''، التي أجلت جيش الرب للمقاومة عن جنوب السودان إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسمح تحسن الحالة الأمنية بعودة حوالي ٠٠٠ ٢١ شخص في عام ٢٠١٢ إلى محليات إيزو وماريدي وموندري ونزارا وتامبورا ويامبيو في ولاية غرب الاستوائية. ومع ذلك، لا يزال ٠٠٠ ٤٩ شخص مشردين بسبب هجمات جيش الرب للمقاومة. ويستضيف جنوب السودان أيضا ٣٧٠ ١٨ كونغولياً و ٥٨٩ ١ لاجئاً من أفريقيا الوسطى.

٣٢ - ورغم أن الخطر المباشر الذي تشكله هجمات جيش الرب للمقاومة قد تناقص، فلا تزال آثاره تتجلى في الأعداد الكبيرة من المشردين داخلياً (٠٠٠ ٤٩ مشرد داخلياً) وما يناهز ٠٠٠ ٢٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يوجدون في مخيمات بالقرب من المراكز الحضرية في مناطق ولاية غرب الاستوائية التي تُعد أكثر المناطق أمناً، مع ما يصحب ذلك من تحديات تتمثل في نقص الأغذية والاكتظاظ وتفشي الأمراض المعدية والافتقار العام للخدمات الاجتماعية. ورغم أن حكومة جنوب السودان قد أنشأت، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وحدةً لحماية الطفل من أجل دعم إعادة إدماج المختطفين العائدين، فهي تفتقر إلى القدرة على توفير الدعم على نطاق واسع.

٣٣ - ووفقاً لما ذكرته حكومة السودان، لا توجد عناصر من جيش الرب للمقاومة في كافيا كينجي. ومع ذلك، ما زالت التقارير الواردة من مصادر مختلفة تشير إلى وجود قاعدة لجيش الرب في المنطقة المحصورة المتنازع عليها على الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى

وجنوب السودان والسودان، مما يؤدي إلى استمرار الخوف ومنع المشردين داخليا واللاجئين من العودة إلى أوطانهم.

٣٤ - وفي الوقت ذاته، ظلت الحالة في أويلي السفلى تتسم بالحساسية، حيث أُبلغ عن العديد من الهجمات المنسوبة إلى عناصر يشتبه في انتمائها لجيش الرب للمقاومة في إقليم أنغو، على محورَي دونغو - فاراجي ونيانغارا - نغيليما - بانغادي. فالحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية المتسمة بالشساعة وسهولة الاختراق، علاوةً على غياب السلطات الحدودية، عوامل تسمح للجماعات المنشقة عن جيش الرب للمقاومة وغيرها من الجماعات المجهولة الهوية بالحركة في ما بين البلدين.

٣٥ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، استلمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٧ مختطفاً أطلق جيش الرب للمقاومة سراحهم بالقرب من ديغبا في أويلي السفلى. وضمت المجموعة ثمانية بالغين، وتسعة أطفال (دون سن الثامنة عشرة) وتسعة رضع (دون سن الثالثة) تنحدر أصولهم من أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وهذه أكبر مجموعة يُطلق سراحها في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عدة سنوات. وسُلم جميع الأطفال غير المصحوبين بذويهم إلى قسم حماية الطفل، بينما أعادت البعثة البالغين من جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى أوطانهم.

باء - التنسيق وتعبئة الموارد

٣٦ - طلب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/PRST/2012/28)، تقديم خطة تنفيذية ذات خطوات مرتبة حسب الأولوية ومتسلسلة لدعم استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته (S/2012/481). وطلب مجلس الأمن أيضاً أن تحدد الخطة التنفيذية المشاريع الرئيسية التي تدعم الأنشطة ذات الأولوية للاستراتيجية.

٣٧ - واستجابةً لذلك الطلب، اشترك ممثلي الخاص والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة، فرانسيسكو ماديرا، في رئاسة اجتماع جهات التنسيق المعنية بجيش الرب للمقاومة في عنتيبي، أوغندا، لاستعراض مشروع خطة تنفيذية ومناقشته. وشارك في هذا الاجتماع أيضاً الشركاء الوطنيون والإقليميون والدوليون والشركاء من المجتمع المدني. ونتيجةً للاجتماع وما تلاه من مشاورات مع الجهات المعنية بجيش الرب، قدمت إلى المجلس في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ خطة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة

الإقليمية الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته (S/2013/240، المرفق).

٣٨ - وتتضمن خطة التنفيذ لمحة عامة عن الآثار المترتبة على الاستراتيجية المتعلقة بجيش الرب للمقاومة والتقدم المحرز في تنفيذها. وتبرز ما أنجزته منظومة الأمم المتحدة من أعمال منذ اعتماد الاستراتيجية، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، ودعماً للبلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة، في حدود الموارد المتاحة وباستخدام المساهمات الخارجة عن الميزانية. كما تبين خطة التنفيذ بالتفصيل الأولويات القصيرة والمتوسطة الأجل في إطار مجالات التدخل الاستراتيجية الخمسة الواردة في الاستراتيجية المتعلقة بجيش الرب للمقاومة، مع ما يقابلها من المشاريع التي تحتاج إلى التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، تنيط الخطة أدواراً ومسؤوليات محددة بمختلف الجهات المعنية بمسألة جيش الرب للمقاومة. وحُدّدت ثلاثة مستويات لتنسيق الأنشطة ذات الصلة بجيش الرب، وهي المستوى العالمي (بقيادة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا)؛ والمستوى المواضيعي (بحيث يغطي كل هدف من الأهداف أحد كيانات الأمم المتحدة)؛ والمستوى القطري. وأخيراً، تحدد خطة التنفيذ الجداول الزمنية وتوضح دور الكيان الرائد وآليات الإبلاغ.

جيم - تنفيذ الاستراتيجية

١ - التفعيل والتنفيذ الكامل لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُضعت الصيغة النهائية للوثائق الاستراتيجية اللازمة لتفعيل قوة الاتحاد الأفريقي الإقليمية المعنية بمحاربة جيش الرب للمقاومة. وعقدت آلية التنسيق المشتركة المعنية بجيش الرب للمقاومة التابعة للاتحاد الأفريقي اجتماعاً على مستوى رؤساء هيئات أركان الدفاع، وذلك في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في بانغي. واستعرض ذلك الاجتماع توجيهات القيادة ومفهوم العمليات وقواعد الاشتباك وإجراءات العمليات الموحدة للقوة الإقليمية. واعتمد هذه الوثائق وزراءُ الدفاع في إطار آلية التنسيق المشتركة في أديس أبابا في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وشارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في كلا الاجتماعين.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، قام ممثلي الخاص، بالتعاون الوثيق مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة، بمواصلة جهود الدعوة في صفوف البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة من أجل حشد الدعم للتنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته.

٤١ - وشجعا البلدان المتضررة على زيادة مساهمتها بقوات في قوة الاتحاد الأفريقي الإقليمية بنحو ٠٠٠ ٥ من الأفراد العسكريين المأذون بهم. وفي ١٣ شباط/فبراير، زار ممثلي الخاص والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة دونغو، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، للمشاركة في احتفال رسمي بإلحاق ٥٠٠ جندي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقوة الإقليمية. وقد ساهمت في القوة رسمياً البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة بما عدده ٣٥٠ ٣ فرداً عسكرياً حتى الآن.

٤٢ - وزار أيضا ممثلي الخاص والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، خلال الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ثلاثة من البلدان الأربعة المتضررة من جيش الرب للمقاومة (أوغندا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية). وعقدا اجتماعات مع السلطات الحكومية والشركاء الثنائيين وممثلي منظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من الجهات المعنية.

٤٣ - وعلاوةً على ذلك، استمر بذل الجهود لضمان إتاحة ما يكفي من التمويل والموارد للقوة الإقليمية المعنية بمحاربة جيش الرب للمقاومة. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، جهز الاتحاد الأفريقي مقر القوة بأجهزة إرسال ذات ترددات عالية جدا تيسيراً للاتصال بالاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وعقد الاتحاد الأفريقي أيضا، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ندوة للدعم في أديس أبابا. ونُظّم هذا الاجتماع بدعم من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وبمشاركة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، وذلك في إطار التحضير للاجتماع المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعبئة الموارد المقرر عقده خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

٤٤ - وأخيراً، اعترض التفعيلَ الكامل للقوة تحدٍّ جديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونوقش خلال الاجتماع الوزاري الثالث لآلية التنسيق المشتركة، المعقود في أديس أبابا، يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء تأثير الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى على جهود محاربة جيش الرب للمقاومة. وعلى وجه الخصوص، أثار المشاركون إمكانية وقوع مواجهة في أوبو بين قوات ائتلاف سيليكا والقوات الأوغندية المنتشرة في إطار القوة الإقليمية المعنية بمحاربة جيش الرب للمقاومة. وتولى المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة قيادة بعثة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لمناقشة الشواغل. وأسفرت هذه البعثة عن الاتفاق مع رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، نيكولاس تيانغاي، على ضرورة مواصلة عمليات القوة في جمهورية أفريقيا الوسطى لدرء

خطر جيش الرب للمقاومة. وكانت القوة قد أوقفت عملياتها في ٢٣ نيسان/أبريل نتيجة لهجوم شنه ائتلاف سيليكا على بانغي.

٢ - تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين حماية المدنيين

٤٥ - نشرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قوات في أنغو في شباط/فبراير ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن الوجود المحدود للقوة، علاوة على سوء حالة الطرق، يعوق الاستجابة المتسمة بالكفاءة وحسن التوقيت لحماية المدنيين.

٤٦ - وعززت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدوريات وأجرت عمليات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق ''المعرضة للخطر'' في أويلي العليا، وذلك في إطار الجهود المبذولة من أجل تعزيز الحماية. وفي دونغو، تعمل البعثة مع المجتمعات المحلية فيما يتعلق بآليات الإنذار المبكر، كما تواصل أنشطة المساعدة في وضع خطط لحماية المجتمعات المحلية. وتوفر البعثة أيضاً الدعم اللوجستي لشركة فوداكوم في نصب أعمدة إشارات الشبكة الهاتفية في نيانغارا وبانغادي ودوروما وأنغو، لاستخدامها في مجال الإنذار المبكر.

٤٧ - وفي إطار الإجراءات الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين وضمان تحسين الوصول إلى السكان، واصلت البعثة إصلاح المحاور الطرقية الرئيسية. ومن المقرر إكمال إصلاح ٤٥ كيلومتراً على محور دونغو - نغيليما في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وسيعقبه العمل في محور دورو - نامبياباي. وسيساعد هذا المحور على تعزيز المناقشات بين المجتمعات المحلية عبر الحدود بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، ومنها تبادل المعلومات بشأن حركة العناصر المشتبه في انتمائها لجيش الرب للمقاومة. وفي إطار الدعم المقدم إلى السلطات، قامت البعثة بتيسير اتصال أول بين مدير إقليم دونغو ونظيره من جنوب السودان. ومن المقرر أيضاً عقد اجتماع عبر حدودي لمناقشة مسألة جيش الرب للمقاومة وغيرها من المسائل للمساعدة على تحقيق تنسيق أمني أفضل وتحسين الأنشطة الاقتصادية والمبادلات بين المجتمعين المحليين.

٤٨ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها تقديم الدعم للنساء والأطفال الفارين من جيش الرب للمقاومة أو المخلَّصين من قبضته. ويشمل هذا الأمر تقديم الدعم في مجال الرعاية المؤقتة وكذلك اقتفاء أثر أفراد الأسر على النطاق الوطني وعبر الحدود، وجمع شملهم وإعادة إدماجهم. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حُدّد ٨٠ في المائة من أولئك الأطفال عن طريق منظومة من الأفرقة المتنقلة تتألف من مختص في الشؤون الاجتماعية والنفسية وممرض وموظف حماية. وتشكل هذه الأفرقة جزءاً من نهج مبتكر يطبق في ١٢ من

المحليات في أويلي العليا وأويلي السفلى. والهدف من ذلك هو الوصول إلى الأطفال المتضررين من جيش الرب للمقاومة الذين يكونون في عداد المفقودين، وكفالة أن تعمل الآليات المجتمعية حتى في القرى النائية. وأنشئت لجان معنية بالطفل ذات ارتباط بالمنظمات غير الحكومية المحلية، وهي تواصل التنسيق مع أفرقة حماية الطفل المتنقلة لتحديد الحالات وإحالتها.

٣ - التوسع في الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها حاليا في مجالات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لتشمل جميع المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة

٤٩ - قام مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، بدعم مالي من ألمانيا، بقيادة عملية وضع سلسلة من إجراءات التشغيل الموحدة بشأن عمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج الخاصة بجيش الرب للمقاومة، وذلك بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، وإدارة الشؤون السياسية، والاتحاد الأفريقي، وممثلي الحكومات الإقليمية، وشركاء الأمم المتحدة الآخرين. ويتواصل التخطيط لترجمة إجراءات التشغيل الموحدة ونشرها. وقد نُفّذ في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة مشروع إقليمي للتوعية يرمي إلى تشجيع عمليات انشقاق أعضاء جيش الرب من خلال استخدام موسيقى تبث محليا وإرسال الرسائل، وذلك بدعم من ألمانيا أيضا.

٥٠ - وأجرت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقييما للاستراتيجية والممارسات السائدة في مجال نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى، بالإضافة إلى استعراض لمشروع نقاط التجمع. وأكد مشروع استعراض نقاط التجمع الأساس السليم لمنهجيته، غير أنه كشف أن نهج نقاط التجمع، الذي ينطوي على انشقاق المقاتلين السابقين في جيش الرب للمقاومة واستسلامهم الخاضع للمراقبة بالاقتران مع ممارسة الضغط العسكري، يتطلب المزيد من التعزيز. وقبل الأزمة الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كُرر تطبيق نموذج نقاط التجمع بنجاح في البلد عن طريق الشركاء في نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج الذين يعملون مع قوات الدفاع الشعبية لأوغندا وقيادة الولايات المتحدة في أفريقيا. ويُتوخى إجراء التنسيق بين النظم في كل من

جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفه إجراء متابعة منطقي. وأبرز التقييم أيضا الحاجة المستمرة إلى إتاحة خياري إعادة الإدماج والتأهيل للفارين من جيش الرب للمقاومة ومقاتليه من الكونغوليين البالغين، حيث لا تتوافر حتى الآن أي برامج تستهدف هذه الفئة.

٥١ - وتستكشف البعثة إمكانية إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات على مستوى البعثات يعنى بالمسائل المتعلقة بجيش الرب للمقاومة على وجه التحديد. وتأتي هذه المبادرة، التي لا تزال في مراحل الإعداد، على سبيل المتابعة المباشرة للتوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء بشأن تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بجيش الرب للمقاومة الذي عُقد، بقيادة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، في عنتيبي في شباط/فبراير، وحُدد خلاله تحسين آليات التنسيق على الصعيد القطري بوصفه إحدى الأولويات.

٤ - تعزيز تنسيق الاستجابة في مجالي العمل الإنساني وحماية الطفل في جميع المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل تعزيز تبادل المعلومات عبر الحدود بين الأفرقة القطرية للعمل الإنساني في المناطق المتضررة. وواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إصدار منشورات فصلية بالمعلومات المستجدة على الصعيد الإقليمي عن الحالة الإنسانية والاستجابة لها في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. ومن خلال اتباع نهج جماعي، يشمل الأفرقة القطرية للعمل الإنساني في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، قدم المكتب الدعم لتنقيح ''الاستعراض العام الإقليمي للاحتياجات والاستجابة لها في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة''. وقدمت هذه الوثيقة إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل كمرفق لخطة التنفيذ.

٥٣ - ويحدد الاستعراض العام الإقليمي ثلاث أولويات استراتيجية لتلبية الاحتياجات العاجلة لإنقاذ أرواح الفئات الضعيفة من السكان في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وهي (أ) الحد من الاعتلال والوفيات عن طريق ضمان وصول الناس إلى سبل تلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية والتغذية والتعليم في حالات الطوارئ ؛ (ب) وتعزيز حماية الفئات السكانية المعرضة للخطر من خلال تقديم المساعدة في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإلحاق الأطفال بأسرهم، وفك ارتباط الأطفال بجيش الرب للمقاومة، والحد من العنف الجنساني والتصدي له؛ (ج) وتحسين أحوال المعيشة، وتعزيز القدرة على التكيف، ودعم تمكين الناس المتضررين من جيش الرب للمقاومة في المنطقة.

٥٤ - واستنادا إلى النداءات الإنسانية التي أطلقت في عام ٢٠١٣ في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، يقدّر الاستعراض العام الإقليمي الثغرات المالية التي ينبغي سدها للاستجابة للاحتياجات الإنسانية في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في البلدان الثلاثة بمبلغ يقارب ٨٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يشمل هذا التقدير المشاريع الوطنية (التي تستهدف أيضا المناطق المتضررة من جيش الرب) التي سبق إدراجها في النداءات الإنسانية الخاصة بالبلدان الثلاثة.

٥٥ - وواصلت الوكالات الإنسانية جهودها الرامية إلى الاستجابة للاحتياجات، وعززت في نفس الوقت برامج العودة والإنعاش حيثما أمكن ذلك. ومن أولى الأولويات لتعزيز الاستجابة الإنسانية في المنطقة المتضررة من جيش الرب للمقاومة تحسين إمكانية الوصول، ولا سيما عن طريق زيادة القدرة اللوجستية، فضلا عن تعزيز القدرات على الاستجابة من خلال إشراك المزيد من الشركاء التنفيذيين، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٦ - ومع تحسن الحالة الأمنية في جنوب السودان، عاد نحو ٠٠٠ ٢١ من المشردين إلى أماكنهم الأصلية في يامبيو وأماكن أخرى في ولاية غرب الاستوائية. وكشفت عمليات التحقق التي اضطلع بها الشركاء في المجال الإنساني في مناطق التشريد هذه في عام ٢٠١٢ أن معظم من تبقى من المشردين داخليا مندمج عموما في المجتمعات المحلية المضيفة القريبة إلى أماكنهم الأصلية، وهم غالبا ما يذهبون للعمل في أراضيهم الزراعية ويعودون منها. وفي هذا السياق، اتفق الشركاء في المجال الإنساني على أن التركيز على المشردين داخليا في ولاية غرب الاستوائية ينبغي أن يتحول من تقديم المساعدة الإنسانية إلى الإنعاش والتنمية. وفي الوقت نفسه، تواصل مفوضية شؤون اللاجئين أنشطة الحماية والمساعدة التي تضطلع بها لصالح ما يقارب ٠٠٠ ٢٠ لاجئ في المخيمَين الموجودَين في ولاية غرب الاستوائية وفي مخيم في ولاية وسط الاستوائية.

٥٧ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زال نحو ٠٠٠ ٣٤٧ شخص مشردين في منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى في مقاطعة أوريونتال، بسبب استمرار أنشطة جيش الرب للمقاومة. ووسع الشركاء في المجال الإنساني نطاق مساعدتهم في أويلي السفلى ليشمل المناطق التي قُيّمت حديثا حيث لم يكن يبلّغ سابقا عن الهجمات إلى أن تمكن مختطَفون من الهروب وتحديد أماكنهم الأصلية. غير أن وجود المنظمات الإنسانية في أويلي السفلى عموما لا يزال محدودا جدا، إذ يقتصر الأمر على عدد قليل من المنظمات غير الحكومية، مع عدم كفاية التمويل وضعف مشاركة السلطات المحلية في مساعدة المحتاجين. وثمة حاجة إلى

مواصلة تعزيز أنشطة الحماية وبرامج المساعدة، لا سيما في منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى، وينبغي استكمالها بالمزيد من جهود الإنعاش والتنمية في الأجل الطويل.

٥٨ - وعلى الرغم من التهديدات القائمة التي يشكلها جيش الرب للمقاومة، ما زال هناك اتجاه، ولو خفيف، لعودة المشردين داخليا، ولا سيما نحو المدن الرئيسية، مثل دونغو وفاراجي ونيانغارا (أويلي العليا). وفي هذا السياق، تنفذ الوكالات الإنسانية نهجا مختلطا يتمثل في الاستمرار بتقديم المساعدة الإنسانية، مع تشجيع أنشطة الإنعاش المبكر حيثما أمكن ذلك. وقد نُفّذ عدد من المشاريع الممولة من صندوق الأموال المجمعة لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية في قطاعات الأمن الغذائي، والصحة، واللوازم المترلية الأساسية، والحماية، والتعليم، واللوجستيات، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، والإنعاش المبكر، وما إلى ذلك. وفي عام ٢٠١٣، تعاني الوكالات الإنسانية العاملة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من فجوات في التمويل لا تقل عن ٦٣ مليون دولار. وبالإضافة إلى مشاريع المساعدة والحماية، تشمل الأولويات الأخرى في المناطق المتضررة من جيش الرب تحسين حالة الطرق والجسور لتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وإمكانية التجارة؛ ووضع البنى التحتية الأساسية؛ وتنفيذ أنشطة مدرة للدخل.

٥٩ - وفي جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، هناك ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٤ من المشردين بسبب جيش الرب للمقاومة، منهم ٠٠٠ ٢١ من المشردين داخليا. وقد واجهت برامج المساعدة الإنسانية صعوبات شديدة في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة من جراء انعدام الأمن بسبب نشاط ائتلاف سيليكا للمتمردين. وتسببت قلة التمويل المقدم إلى الجنوب الشرقي في قيام بعض المنظمات غير الحكومية بوقف أنشطتها تدريجيا أو الحد منها، وهو ما أسفر عن انخفاض كبير في المشاريع الإنسانية منذ عام ٢٠١٢. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى زيادة التمويل الإنساني، لا سيما في مجالات الأمن الغذائي، والحماية، والصحة، واللوجستيات، والإنعاش المبكر. فالوكالات الإنسانية تحتاج إلى ما لا يقل عن ٢٠ مليون دولار للاستجابة لهذه الاحتياجات في عام ٢٠١٣.

٦٠ - وبحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان برنامج الأغذية العالمي قد قدم المساعدة الغذائية إلى أكثر من ٠٠٠ ٧٠ من المستفيدين في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في أويلي العليا وأويلي السفلى. وفي المجموع، قدم البرنامج المساعدة إلى نحو ٠٠٠ ٦٢٠ شخص من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢. وتشمل بعض الأنشطة الجارية التغذية المدرسية في حالات الطوارئ، وبرنامج الغذاء مقابل العمل، وبرامج التغذية. ويقوم برنامج الأغذية

العالمي أيضا بتوزيع الغذاء في مناطق دونغو وأنغو وفاراجي على المشردين حديثا. وفي مقاطعة أوريونتال، لا تزال عناصر جيش الرب منتشرة في مجموعات صغيرة في مختلف أنحاء منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى، ولا سيما في دورو – دوروما، ومثلث نغيليما – بانغادي – نيانغارا، ومنتزه غرامبا الوطني.

٦١ – وتواصل اليونيسيف العمل في شراكة مع بعثات الأمم المتحدة وغيرها من المكاتب التي تقوم برصد أنشطة الحماية والإبلاغ عنها ومع جهات التنسيق في مجال حماية الطفل لضمان إحالة الأطفال المرتبطين بجيش الرب للمقاومة إلى القنوات المناسبة لاقتفاء آثارهم وإلحاقهم بذويهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٥ – تقديم الدعم إلى الحكومات المتضررة من جيش الرب للمقاومة في ميادين بناء السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية لتمكينها من بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضيها

٦٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل مع السلطات المحلية والمجتمع المدني لتعزيز قدرات هذه الجهات. وفي إطار استعادة سلطة الدولة، نظمت البعثة اجتماعا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في دونغو، اتفقت فيه سلطات المقاطعات والمجتمع المدني على المجالات ذات الأولوية لأويلي العليا وأويلي السفلى. وفي غضون ذلك، تقوم المنظمة الدولية للهجرة ببناء مركز للشرطة في دونغو من أجل حماية الأطفال.

٦٣ – وفي قطاع العدل، واصلت البعثة توفير الدعم اللوجستي من أجل تحسين الأمن وأحوال المعيشة في سجن دونغو. وسيساعد قيام محكمة عسكرية بتنظيم جلسات متنقلة في نيسان/أبريل في دونغو، بدعم من البعثة، في خفض عدد السجناء قبل المحاكمة. وقد أُغلق عدد من مراكز الشرطة بسبب الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة في الماضي. وتعمل البعثة حاليا مع الشرطة الوطنية الكونغولية من أجل تحديد سبل إعادة فتحها. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، سيعاد فتح مركز فرعي للشرطة في غانغالا نا بوديو بدعم من البعثة.

٦٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة العمل مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز قدرات هذه الجهات. وقدمت البعثة دعما لوجستيا إلى مدير إقليم دونغو ليتمكن من الوصول إلى السلطات المحلية وضحايا جيش الرب للمقاومة في المناطق النائية. وتقوم البعثة أيضا بدعم بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالي نظم الإنذار المبكر وتبادل المعلومات.

٦٥ - وأوفدت بعثات لتقييم حالة حقوق الإنسان في أنغو عقب النزاع الذي دار بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة مبوروروا، التي يشك السكان في أنها تتعاون مع جيش الرب للمقاومة. ولم يتسن التأكد من صحة هذه الادعاءات.

٦٦ - ومنذ عام ٢٠١١، تنفذ الأمم المتحدة برنامجا مشتركا في مجال بناء السلام والتنمية في المجتمعات المحلية المتضررة من جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا بتمويل من صندوق بناء السلام. وقد ساعد هذا البرنامج في تعزيز حقوق الإنسان والمساءلة والقدرة على الحكم في الهيئات الحكومية وغير الحكومية. وأسهم البرنامج أيضا في تحسين الوعي العام للقواعد الشعبية وتمكينها في مجال الأنشطة الدعوية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتعويض. وما فتئت المقاطعات تمارس ضغوطا للحصول على دعم مالي لبناء نصب تذكارية وإقامة مناسبات تذكارية وتنفيذ أنشطة مصالحة تكريما لضحايا جيش الرب للمقاومة. وعمل البرنامج أيضا على بناء قدرات لجنة حقوق الإنسان الأوغندية على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع مع جيش الرب. وتتحقق زيادة وعي المجتمعات المحلية بالنساء والأطفال الذين يتركون جيش الرب للمقاومة ودعمها لهم من خلال مئات من حلقات الحوار المجتمعية في ٧٢ محلية فرعية. وقد أدى ذلك إلى ازدياد تعاطف المجتمعات المحلية مع النساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وهو ما يؤدي إلى مزيد من تماسك وتنظيم حياة المجتمع.

٦٧ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تضع الصيغة النهائية لتقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في المنطقة المتضررة من جيش الرب للمقاومة، يغطي جميع البلدان المتضررة من جيش الرب. ويوثق التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها جيش الرب للمقاومة منذ إنشائه في عام ١٩٨٧ حتى عام ٢٠١٢. ويسرد أيضا كيف انتهت الجيوش الوطنية، التي كان من المفترض أن تحمي المدنيين، إلى تعريضهم إلى المزيد من انتهاكات الحقوق، بما في ذلك القتل والتعذيب والاحتجاز غير القانوني والعنف الجنسي.

٦٨ - ويخلص التقرير إلى أن جيش الرب للمقاومة قام بصورة منهجية بانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من خلال تعريض المدنيين لعمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والهجمات، والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وعمليات الاختطاف، وعمليات التجنيد القسري، والعنف الجنسي، والاسترقاق، والتشريد، والنهب الواسع النطاق، وتدني مستويات المعيشة، وانعدام إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل، بالإضافة إلى الحرمان التام من حرية الضمير والفكر والدين. ويخلص التقرير

إلى أن جيش الرب مسؤول عن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة، وأن عدد الأطفال الذين يعتقد أن هذه الجماعة المتمردة اختطفتهم يتراوح بين ٦٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ طفل، وأن ٢,٥ مليون مدني شُرِّدوا نتيجة عمليات التوغل التي قامت بها.

خامسا – الملاحظات والتوصيات

٦٩ – أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتأثيرها في السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وتتطلب الحالة المتردية للمشردين داخليا واللاجئين في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، فضلا عن الحالة العامة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتسبب فيها النزاعات المسلحة والأزمات الأخرى، اهتمام ودعم واستجابة المجتمع الدولي على نحو عاجل. وأشيد بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لأخذها زمام المبادرة في السعي إلى إيجاد حلول سلمية للأزمات في المنطقة دون الإقليمية من خلال الحوار والتفاوض، بدعم من الاتحاد الأفريقي.

٧٠ – وهناك حاجة ماسة إلى المساعدة على استعادة الأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ووقف الاعتداء الجاري على السكان. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف بسرعة من أجل حماية شعب جمهورية أفريقيا الوسطى ومنع احتمال أن تمتد آثار النزاع لتشمل المنطقة دون الإقليمية برمتها.

٧١ – ويتعين أن يبعث المجتمع الدولي برسالة قوية إلى قادة ائتلاف سيليكا مفادها أن لا إفلات من العقاب على جرائم القتل، والنهب، وعمليات تغيير الحكومة بصورة غير دستورية. وأدعو مجلس الأمن إلى النظر في فرض جزاءات واتخاذ إجراءات أخرى ضد من ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.

٧٢ – ولا يزال تحسين القواعد والإجراءات الانتخابية لدول المنطقة، لفسح المجال أمام المشاركة الشعبية وإنشاء مؤسسات يمكن الوصول إليها على نحو أيسر لضمان أن يكون الحكم تمثيليا، يمثلان أولوية لهذه الدول.

٧٣ – وأشعر بالتفاؤل إزاء القرار الأخير الصادر عن تجمع الساحل والصحراء بإنشاء مجلس دائم للتنمية المستدامة لمحاربة الفقر (الفقر الذي يولد الإرهاب)، ومجلس أمن دائم لطرد الإرهابيين من الساحل والصحراء. ويتماشى ذلك مع الجهود العالمية، لا سيما جهود الأمم المتحدة، لمكافحة الإرهاب في العالم، ولا سيما في منطقة الساحل.

٧٤ – ويشكل الصيد غير المشروع وصلاته المحتملة بغيره من الأنشطة الإجرامية، وحتى الإرهابية، تهديدا جديا للسلام والأمن المستدامين في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، أحث

حكومات المنطقة دون الإقليمية على النظر في مسألة الصيد غير المشروع بوصفها أحد الشواغل الرئيسية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي التي تتطلب العمل الجماعي والمنسق.

٧٥ - وأرحب بالتزام السلطات الكاميرونية باستضافة مؤتمر القمة الإقليمي بشأن القرصنة في خليج غينيا في حزيران/يونيه في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ التوصيات التي قدمها مجلس الأمن في قراره ٢٠١٨ (٢٠١١). وأشجع مختلف الدول الأعضاء، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا على عدم ادخار أي جهد من أجل إنجاح مؤتمر القمة، وعلى مواصلة العمل معا من أجل التصدي للتهديد المتزايد المتمثل في انعدام الأمن البحري وانتشار القرصنة في خليج غينيا.

٧٦ - وأحيط علما بالتهديدات المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها السلام والاستقرار في وسط أفريقيا بسبب ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب وأشجع السلطات الوطنية على مواصلة الجهود المبذولة للتصدي لهذا التحدي من خلال توفير التدريب على المهارات المناسبة وإيجاد فرص العمل لهذه الشريحة الكبيرة من سكانها. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا العمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من الشركاء والجهات المعنية على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى تنظيم المؤتمر دون الإقليمي المقترح المتعلق بعمالة الشباب والاستقرار السياسي وتوطيد السلام.

٧٧ - ومن أجل أن تتصدى دول وسط أفريقيا للتحديات المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، أحث حكومات المنطقة على الوفاء بالتزاماتها بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على النحو المبين في اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وعلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٧٨ - وأثني على الالتزام المتواصل لحكومات البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة بالتصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب. وتشكل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحديا كبيرا لهذا الالتزام. ويساورني القلق إزاء مخاطر إمكانية عودة ظهور الجماعة المسلحة كمصدر للخطر وعدم الاستقرار في بلدان المنطقة دون الإقليمية في حال التقاعس عن ملاحقة عناصر جيش الرب للمقاومة.

٧٩ - وأرحب بالتقدم المحرز في الجهود الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، ولا سيما في وضع الصيغة النهائية لخطة تنفيذ ذات بنود متسلسلة ومرتبة حسب الأولوية لدعم الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أشيد بمساهمات

البلدان المتضررة من جيش الرب، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وأشجع هذه الجهات على تنفيذ الخطة بكاملها. وأدعو المجتمع الدولي على نحو خاص إلى تقديم الدعم المطلوب لتمويل خطة التنفيذ.

٨٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية الأخرى، لتعاونها الوثيق والمستمر مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وأشكر مختلف الكيانات في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في وسط أفريقيا، بما في ذلك رؤساء عمليات حفظ السلام، والمكاتب الإقليمية، والأفرقة القطرية والكيانات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، على ما يقدمونه من دعم لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ولتعاونهم معه. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، أبو موسى، وموظفي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي، ولأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في غابون، لما يبذلونه من جهود حثيثة من أجل تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا.